بسم الله الرحمن الرحيم

سبحانك يا من تعالى عظمة شأنك وظهرت في كل شيء آثار قدرتك

الشاهد في العين ولا شاهد لك العين أنت أقرب إلى الشيء

من عينه وقد حال بينه وبين العين لا تبصرك نواظر الأبصار ولا

تحويك بنوار كوكب نواظر ظواهر الدلائل الأبانظارك فتنت الدلائل

على ذاتك بدلائلك ثم عليا ما سواك بأنوار صفاتك فأوجدت

من الظلمة النور ومن الانكاس في مراءي عالم الزور

وصل على الهادي الذي بعد وقب قاب قوسين أو أدنى فحاز قصب السبق

إلى جنابك حيث انتقب بصفة الهدى بظلم الظلالة فحمد مجمع الكمالات

الإنسية ومنبع السعادات الإلهية والروحية ذوي النفوس

الكل الاخذ وان هو بمعنى الكل المجموعي ولا حاجة في ذلك

الى اعتبار الاية الاجتماعية فافهم ذلك ثم بقي علينا ان نريد

انه ان اريد بالعلة العلة التامة فلم لا يجوز ان يجوز نفسه

قوله ضرورة وجوب تقدم العلة على المعلول فلنا مم في العلل

الناقصة ان سلم في الكيانات نعدها على نفسها بالعلية لانا

نجزم الاجزاء الحادية والصورية جزء من العلة فيلزم تقدمها

عليها وهي على هذا التقدير متقدمة على المعلول الذي هو الكل

هو على مجموع الاجزاء وايضا جميع ما هو موجود امن الواجب

والممكن لا يجب الا الاجزاء وعلة التامة نفسه

اذ ليست في امكنه ضرورة اجابة الى بقية الاجزاء ولا اجابة

غيره اذ لا اجابة غيره فبقي الا يلزم نفسه

وايضا العلة التامة مجموع امور كل واحد منها متقدم

ولا يلزم منه تقدم المجموع فان جميع الاجزاء الذي غير متقدم عليه

عليه بل هو غيره مع ان كلا منها متقدم عليه وان اريد بالعلة

العلة الفاعلية فلم لا يجوز ان يجوز نفسه قوله لان علة الكل

علة لكل جزء فيكون علة لنفسه والعلة قلنا انما يلزم

ذلك لو كان علة تامة للكل اذ حينئذ لا يتوقف الكل على ما هو

خارج عنه والمفروض كونه علة فاعلية وهو لا يتوقف الا صدوره

الى الغير وفيه ان اريد الفاعل الاقتضائي فلا نسلم ان الفاعل المستقل

في التأثير بمعنى انه لا يستند معلوله الا اليه اول ما صدر عنه

والفاعل المستقل بهذا المعنى في مجموع الذي هو جميع اجزاء ممكن

يجب ان يكون فاعلا في كل واحد والا لم يكن فاعلا مستقلا

في مجموع ضرورة استناد بعض الاجزاء الى غيره وغيره معلولا

لا يتم لم لا يمنع وجوب كون الفاعل المستقل في مجموع

فاعلا في كل جزء ونستند بما ذكر من الواجب والممكن

فان الفاعل المستقل فيه هو الواجب وهو جزؤه لانا نقول

ليس لكم هذا المنع بعد قيام الدليل على ان في المركب من الممكنات
الصرفة بل لابد من منع مقدمة من مقدمات دليله وتلك المقدمات
بأسرها ظاهرة غير قابلة للمنع وليس لكم ان تقولوا انه
ينتقض بما ركب من الواجب والممكن فان الدليل المذكور
لا يجري فيه قيل وبهذا تبين لبطلان ما قد قيل انه يجوز ان يتحقق
ما قبل المعلول الاخير علة للجميع وهو معلول لما قبله بمرتبة
واحدة وهكذا الى ان لو كان ما قبل المعلول الاخير علة موجبة
للسلسلة بأسرها مستقلة بالتأثير فما حقيقة للأخير علة
لفقد قطعوا واعترض على هذا الجواب بانه لو لزم ان يكون
قائم الجميع بالاستقلال فاعلا للكل جاز كذلك للزم في مركب
بسيط اجزاء مترتبة زمانا كالنار مثلا ان تقدم المعلول على
علته او تخلف المعلول التام عن علته المستقلة اذ لا يخلو من احد قائم
الجميع بالاستقلال اما ان يلزم من وجوده عند وجود الاول

الاول او لا يلزم الاول يلزم تخلف جزء الثاني من علته المستقلة
وعلى الثاني يلزم تقدم جزء الاول على وجود علته المستقلة والجزء
لو فرض ثالث الاشياء كل واحد منها معلول العلل الاولى جوز
بعضهم ان العلل الثلثة علة مستقلة لوجود المعلول الاخير مع انه ليس علة
شيء من تلك المعلولات الثلثة ضرورة استناد كل واحد منها
الى واحدة فقط من تلك العلل واجيب عن الاول بانا نختار
المعلول عن القائم المستقل بهذا المعنى غير مسلم اذ لم يعتبر فيه
استجماع جميع ما لابد منه في التأثير وجميع هو التخلف
عن الفاعل المستجمع لما لابد منه في التأثير فاعلا بالاختيار فاعلا
للكل جاز كذلك ان لا يجز فاعله خارجا عن قائم الكل
لانه بفيه يجز فاعلا للكل جاز وبهذا اندفع الايراد
الثاني ايضا وهذا القدر يكفي في غرضنا وهو ابطال كون
الخطاء علة مستقلة لجميع الممكنات لانه لو لم يكن علة ذلك

واجبا بالنظر الى ذاته او بالنظر الى ذات العلة التامة

يجب وجود المعلول لا يقال اما يلزم كونه واجبا لو لم تقع

الاجابة الذى هو غيره لانا نقول الواجب لغيره قسم من القسم

هو ما يجب له الوجود بالنظر الى ذاته وهو صادق

على ما يلزم على تمامه لنفسه فيلزم كونه واجبا مع انه يحتاج

الى غيره فى وجوده وهو ممكن اولا وهو الواجب

فلا يلزم ذلك لانا نقول يكفينا دخوله فى الواجب على

سبيل التقسيم الى اعترفوا بهذا وهو قد لزم الشيء

اما الا يجب له الوجود بالنظر الى ذاته وهو الواجب او عدم

كذلك وهو الممتنع اولا هذا ولا ذاك وهو الممكن اذ

عرفت انه لا بد لهم من التقسيم المذكور انتهم مع انهم لم يقسموا

بذلك الامر بل عدلوا عنه لمقدمة لهم واستدلوا على ان

هذا المطلب بدليل آخر فقالوا ان العلة التامة اما

عين العلة الفاعلة وهو علة التامة البسيطة وذلك

وهو

حيث لا يتصور تخلف عن المعلول كما فى العلة الاولى بالنسبة

الى المعلول الاول فلا بد حينئذ ان يخرج من العلة التامة

كما قالوا اما مشتملة على العلة الفاعلة وهو العلة التامة

المركبة ولا يمكن عدم اشتمالها على ضرورة ان اجتماع الممكن

لا ما لم يبلغ الوجود ضرورى وكذلك حكموا بان الفاعل

ضرورية فى كل معلول بخلاف ما سوى ما من العلل او انما نعهد هذا

فنقول لو جاز ان لا تكون العلة التامة علة المعلول فاما

ان يكون علة فاعلة له وهو محال لوجوب تقدمها واستناد

تقدم الشيء على نفسه او انها ان يكون مشتملة على فيض موجبا

علة فاعلة مستقلة به وهو محال لما تقرر ولزوم ثم ذلك

لا نسلم البرهان على انه لان مداره بعد الاصل على ان الفاعل

ليس المراد من هذا الحصر ان اراد انه يصدق على هذا القسم العلة التامة البسيطة واما جاز ان يكون هذا القسم علة تامة مركبة فى ذاتها او بالنظر الى البسيط بعض الاجزاء او الى هذا القسم البسيط بالنسبة الى القسم الثانى واما جاز ان كونه تاما مركبة ايضا فلا يتوقف على هذا ما قيل فى جواب العلة الفاعلية مركبة فلا يلزم لما يجوز العلة التامة على هذا الوجه بسيطا سعود

من غير امرأة يوجد ذا ولا يتفق عنه ان يتسلسل بحيث يكون كل واحد
من تلك السلسلة معلولا لواحد ويستدعي علة واحدة بل معلولات
متعددة وتلك العلل ايضا تكون السلاسل التي هي اجزاء
تلك السلسلة عاطفة في المعلول الاخير الى الواجب
فان قلت المجموع يجب ان يكون معلولا للاخير فلا يكون تلك
السلاسل بأسرها علة تامة لاحتياج المعلول الى المجموع
قلت المجموع بهذا المعنى هو نفس الاحاد المتعاقبة
وقد لوحظت دفعة فلا فرق بين ان يطلب علة لكل منها
منفصلا وبين ان يطلب علتها بأسرها اجمالا الا بالاجمال
والتفصيل في الملاحظة ولا فرق في ذات الملاحظة
وتفصيله انه اذا طلب علة لمعلولات متعددة فالجواب
الذي يكون علة لكل واحد واحد فلا فرق بين ان يطلب مفصلا
علة ا ثم علة ب ثم علة ج وهكذا وبين ان يطلب علة

علة ا ب ج دفعة لان الملاحظة فانية قد لوحظت
كل منها في الاول بصورة خاصة وفي الثاني لوحظت
معا بصورة اجمالية وكذلك لا فرق في ذلك بين
ان يتسلسل كل منها مفصلا فيقال علة ا د وعلة ب ه
وعلة ج و مثلا وبين ان يجعل في القول الاول فيقال
علتها د ه و الا بان لوحظت الاولى بالدفعات ولوحظت
في الثانية دفعة وعلوم ان الملاحظة في الصورتين واحد
فكما لا يدخل في الصورة الاولى المعلول الاخير في علل
كذلك لا يدخل في الصورة الثانية وهم الفرق اعني ان
لحاظ المجموع وايابه المركب الذي فيه يدخل في الصورة
وفيه انه لا يجدي بهذا المعنى كثيرا والكثير شيء ما
من الوحدات الا ترى ان المعلول الاخير داخل فيه
ومن ابائه فيجوز واخلافه في علة الثانية فلا يجوز

كل جملة اخذت من غيرها هي فوقه وتبعه وتباركه
غيره في الناثير الوجب فوقه فلا يجوز شيء منها عليه وتبعه
بجوع او لا فرق بين وجوده بجوع المؤثر الوجب واحد منها
مؤثرا قريبا في الجملة دون المؤثر الوجب في الاخر فوقه
ان اراد ابقاء الشرط في الثانية مطلقا قريبا وبعيدا فظاهر
انه يجب بهذا المعنى كيف ولو صح ذلك لما بقي ترتب العلل
في مطلق الثانية وان اراد ان لا يجوز هناك ثانية الا وهو
البته ابتداء او بواسطة يرجع الى المعنى الاول واحتاج الى التتميم
المذكور فيه بان يقال او الى جزء له البتة في غير المنقض
المذكور هناك وفي الكلام عليه كالسابق عليه فان قيل اذا كان
المؤثر المستقل في كل مرتبة هو الاخير لم يشترك في الثانية
في علة اولية قريبا كان او بعيدا وهو ضروري في كل معلول لانه
لا بد في كل مرتبة من مراتب الثانية من شيء جزء او تمام

تمام المنقض به فاذا اخذ فهو المؤثر في تلك المرتبة لا يشاركه
غيره في هذا الثانية والا لم يتحقق المنقض به فلا يجوز تأثيره
ضرورة اقتضاء الوصف موصوفا معينا وفي قوله وبعد في
العلة المستقلة الوجبة قبول العلة المستقلة بهذا المعنى
ما فوق المعلول الاخير الى غير النهاية او هو تمام المؤثر الوجب
في تلك السلسلة فان الكل او شيء منها معلول الوجب جاز منها
فان قبل اذا وجد تمام المؤثر في بجوع قريبا وبعيد فقول هو
ايضا ما فوق المعلول الاخير الى غير النهاية باعتبار ما يشتمل
عليه من السلاسل فان بجوع هذا المنقض امور متعددة لها
علل متعددة فتمام امور المنقض بجوع علل العلل وكل واحد
من آحاد تلك السلسلة معلول لسلسلة من تلك السلاسل
مثل المعلول الاخير معلول لسلسلة مبتدأة فما فوقه وهو
سلسلة امتدادها ما فوقه وهو سلسلة وهكذا فبجموع

ولا يجوز الاستدراك بما ذكرنا من السلسلة المتناهية الترتيب الآحاد
الآخر منها فيكون مؤثرا تاما فيجوز الدور او بقي الاستدراك
استدراك بما هو خارج عنها او يجتمع تلك السلسلة بأسرها
وكل من الوجهين جائز في السلسلة الغير المتناهية بالفرض
فافهم لكن ما يحكم فان ما نقول به ههنا نقول به هناك
وانت قد فصلنا لك جميع ما في هواك والنقل الصحيح
لا يأتي على هذا وهو كبي وبهدى السبيل اعلم ان الشيخ
العلامة قدس الله روحه في حواشيه على شرح حكمة العين يقول
معقل ويذكر فيه المجهود ووصفه بانه يكشف به الحق
ولا يأتي عليه شيء من الواردة وكي لو ورد وهو بارد عليه
يقول الله قال الشيخ وانت شهيد بجدي الذي لبعيد
عنه فيقال لا شك في وجود الممكنات مستندة وكل واحد
منها فتحتاج الى علة فاعلية موجودة مستجمعة لجميع ما يتوقف عليه

تلك السلاسل يجوز على مساوية بعضها بعضا الى منتهى قال نقول
الكلام الى علل تلك السلاسل كونا ممكنة فتقول هي بجوعها
مجموع السلاسل التي في جميع السلاسل الموجودة في السلسلة
جميع اجزاء الغير المتناهية فهناك سلاسل غير متناهية ثم في
كل منها سلاسل غير متناهية لكنك في تلك السلاسل الغير المتناهية
مرارا غير متناهية هو العلة التامة لتلك السلسلة المجامعة
جميع السلاسل التي يحتمل ما فوق المعلول الاخير علما يجب لاشتراك
شيء منها فالعلة التامة لجميع ما يؤثر في السلسلة قريبا
وبعيدا هو ما فوق المعلول الاخير كما قلنا وتلك السلسلة
الموجودة آنا ما من الواجب وحكمي الامكي ان يكون المؤثر التام
الوجوب فيما هو الواجب ضرورة انه مؤثر قريب في واحد منها فقط
فما الا يجوز هو ما فوق المعلول الاخير بمرتبة سلسلة واحدة او

فيه وجود الواجب في هذه السلسلة ليس المؤثر الوجوب فيما هو الواجب عما فوق المعلول الاخير فيما انتفاء الواجب في سلسلة
الممكنات الصفة كيف يثبت ان فاعلها المستقل قادر على اعني الواجب فهذا تأييد بكلام لا كبي فائدة فافهم منه

اي المؤثر التام الوجوب فالضمير الراجع اليه مع كان وجهه ما فوق المعلول الاخير وقد سلسلة واحدة قال فهذه ما فوق المعلول الاخير

المعلول فاذا اعتبرنا الممكنات باسرها جملة واعتبرنا الكل
واحدا سمينا العلة الفاعلية مستجمعة مع قطع النظر عن الاشياء من
هذه العلل الفاعلية من افراد الممكنات اولا بل اخذنا العلل
الفاعلية بوصف انها اجزاء الممكنات فلا تحقق فيها
هذه العلل الفاعلية مستجمعة بل كل فاعلية مستجمعة لجملة الممكنات
فكما ان الكل واحد من الممكنات محتاج الى واحد من العلل كذلك
مجموع الممكنات محتاج الى مجموع العلل وذلك ظاهر لا توقف فيه
لعقل الصحيح بل بحكم به بديهة واذا تقرر هذا فنقول اذا اعتبرنا
العلل الفاعلية بالنسبة الى الامور المعتبرة جملة واحدة واخذنا ممكنات
ايضا جملة واحدة اولى ونسبنا جملة الثانية الى الاولى
فحينئذ اما ان يجوز ان لا يكون امر ما من جملة الثانية اولا يكون
شيء اصلا من جملة الثانية فيلزم ان لا يكون شيء
علة لشيء وهو فطعي الاستحالة او يجب ان يكون امر ما
من جملة الثانية

الثانية علة تامة لجميعها وهو المطلوب فحينئذ اما ان لا يكون
لا يتوقف معلول على ما هو فائض عنها او يكون الثانية موقوفة
الثانية على امر ما خارج عن ذلك البعض وهو البعض الآخر اقول اذا اريد
بالعلة الفاعلية المستجمعة لجميع شرائط التأثير فقد
يتخلف عنها فيه اقتضاء معلولها البتة الا اذا جاز
ان لا يجب شرائط التأثير فلعله قد يتخلف عن جملة
الثانية او اذا اريد به انها مع قطع جميع ما يتوقف عليه المعلول
سواء كان من الثانية او لا كما هو الظاهر من العبارة فقد
التامة وحينئذ نقول انا نجد جملة الثانية قد يلزم من عدم شيء
علة لشيء وهو فطعي الاستحالة قلنا العلة التامة لا تتقدم
لما علم في محله وكما قرره في غير هذا الكتاب فيجوز ان لا يوجد شيء منها
كما قرره هو في الموجبة او في بعض شرائطه وكذلك
عدم بعض العلة التامة الى الفاعل المستقل ثم يتوقف شيء من الثانية

ما سيجيء انما هو بكون غير متناهية ان تختار الاول ويمتنع
لزوم الانتقال الى ما لا يتناهى وقد بينا ما يتوجه في الاول وامّا في الثاني
او فطبق الطرق على السطوح فلا زيادة في جانب التناهي للانطباق
ولا في الاوسط لانتفاء الاتحاد فلو لم يكن في اي جانب الا تاخر لزم النقص
قطعا وقد يجاب ان الجليد لا تتصور زيادة احدهما على الاخرى في
جهة التناهي والتطبيق ينتقل تلك الزيادة الى جهة الاولى فيلزم
الانتقال ولا يلزم كون غير متناهية اذ قد يكون النظام لم يكن التطبيق بحيث
يظهر انتقال تلك الزيادة الى الجهة الاولى ثم اول الامور الغير المتناهية
مطلقا يستلزم الامور الغير المتناهية الترتيبية وبيان ذلك ان اذا فرضنا
تلك الامور ان كانت مترتبة فذاك والا لم يكن اتحاد وامّا مترتبة
فلانك اما المجموع موقوف على المجموع او المستطاعة واحدا واحدا وذلك
المجموع ايضا موقوف على او المستطاعة واحدا واحدا وهلم جرا فكل
واحد من تلك المجموعات موقوف على مجموع ما لا يتناهى وهكذا الى غير النهاية

النهاية فالامور الغير المتناهية مطلقا يستلزم الامور الغير المتناهية
الترتيبية فحينئذ التطبيق يستلزم ان يكون في امور مترتبة موجودة
في الخارج على وفق وجود الامور الغير المتناهية فاذا فرضنا الملازم
بين التطبيق وبين كون تلك المجموعات لا نهاية لها بمعنى ان الاتحاد الحاصل
ولا يلزم منه تناهي اتحاد المجموع الاول كيف وكل واحد من تلك المجموعات
مشتمل على اتحاد غير متناهية فقد لزم تناهي اتحاد المجموع
الاول ضرورة انه على فرض تناهي تلك المجموعات تتناهى بعد استغراق الاتحاد
المتناهية التي هي عدة المجموعات المتناهية الى الجزء لا يلزم مجموع
اقل منه وذلك هو الامتناع فحينئذ لا بد لا بد من ان يكون تلك المجموعات
لا بعدد متناه هو عدة المجموعات فتشتمل على النظم في هذا المقام
فانا نبسط ذيل الكلام بتحرير الامور الاتية بالتحقيق وحل الدور
الافكار الدقيقة وتكميل المقام اما الكلام في اشتراط الطاقة بما
يستطاع واشتراط اصل الوجود بالامكان فيجيء في مبحث العلم السابع

غير متناهية باعتبار ان كل معلول للاخيرة من هذه السلسلة المعلولية
والذي فوقه من هذه السلسلة العلية فاذا فرضنا تطبيقها بحيث
ينطبق كل معلول على علته لزم ان يزيد سلسلة المعلولية على سلسلة
العلية بواحد كما هو بديهي اذ كل علة وقعت لها
معلولية وهي بهذا الاعتبار داخلة في سلسلة المعلولات والمعلول
الاخير لم يجاوبه علة في سلسلة المعلول دون العلة فلم يكن كذلك ازيد
بعد التطبيق من جانب العلة فاذا كانت في جانب الاخيرة لا فائدة لا متناهية كونها
في الوسط الا ان في النظام فيلزم ان يوجد معلول بلا علة وهو محال
عقلية وهو اي بانه يحتمل الغلط وهو الاقرب عقلا الطريق الثاني
برهان التضايف وتقريره انه لو تسلسلت العلل الى غير النهاية
لزم اما عدم تناهي المعلولية على عدد العلية والكل باطل بيانا الملازمة
ان آحاد السلسلة ما خلا معلول الاخيرة لها علية ومعلولية فكما تقوم

عدد المعلولات الى علة في سلسلة على عدد العلل الواقعة
فيها بواحد وهذا البرهان يجري في سلسلة المعلولات وغيرها
ممتنعة بين كالابوة والبنوة اقول هذا البرهان على تقدير
التسلسل احد اجزائه فقط واما على تقدير التسلسل في الجانبين فقد يتوهم
عدم جريانه لان العلية والمعلولية غير متناهيتين فلا يظهر عدم
تناقضها ودفع هذا التوهم انا نأخذ سلسلة غير متناهية من معلول
معين وتضاعف ذلك على الاخيرة المتناهية فلا بد ان يجوز عدد
العلل والمعلولات الواقعة في هذه القطعة متكافئة ضرورة
ان العلل الى تضايف المعلولات الواقعة فيها لا بكل
ان يجوز في تلك القطعة من المعلولات وهو خلاف فرضهم
الطريق الثاني البرهان الفلسفي وتقريره ان يقال
لو ترتبت امور غير متناهية كما هو بين بيدنا وكل واحد من
الذي قبله متناهيا لانه محصور بين حاصرين فيلزم الكل متناهيا لان

الشرط الموجودة وهو حال وان كان عدم مانع فلا بد ان
المتبرية
ينتهي الى العدم بعدم ما يجب لذاته ما لا يجوز عدم شيء لذاته وما يجب
وانه موجود لا بد له من شرط امر شيء لذاته وهو وجوب لذاته او لغيره لكن
ارتفاع المانع على ما قال فكل ما يتوقف على المعلول الاول وان كان
للعافية من التعليل والا لسلسل الامر بتقدم ما لا نهاية له وهو باطل لان
ليس بعلة
الدليل المذكور فلا بد ان ينتهي الامر الى
اعتبارا فحصل بمجموع الامرين ما لا نهاية له من الاعتبارات المعلولات
كما في الوحدة ونظائره من المتكررة فافهم ذلك وقيد بالاخيرين لان
بجميع ما فيه الى آخره موجبة تحضر وقد لا يجتمعان او يجب الغير
على ما مر فكيف الظرف الذي لم يتم الممكن الا وان كان الشرط
الا شيء واجبا
لان سوى المجموع لم يوجد كذلك الاعتبار الذي لا نهاية له كان الشيء واجبا
لانه ما لم يوجد ذلك الشرط لم يزل الممتنع عنه يقتضي وجوده فوجب عند وجوده
وان كان ذلك الامر الاعتباري حادثا فهو موقوف على حادث آخر وهكذا
الى غير النهاية فيجتمع جميع تلك الاعتبارات الحادثة الى غير موجبة او يجب كان

ان الامور الاعتبارية مطلقا لا يلزم من شرط الوجود الوجود ما قبل العدم
ممانع كما تقف على امر وجودي وهو الشرط صحيح فتامل فيه فانه دقيق
ان قيل فعلى هذا لم يجب هذا الاعتبار بل الوجوب ما تذكر من ان الاولوية
تقدم
نستلزم الوجوب وقع ابو البركات بان الوجوب آخر وهو انه لو لم يجب اولوية احد الطرفين
نفس الاولوية
لكنه فاعلان يجتمع طرفا الطرف الآخر فيلزم الانقلاب او يمكن فاعلا ما
ان لم يجب
على ما قيل فيلزم ترجيح المرجوح على الراجح فيصير ذلك الطرف اولى
بالذات راجحا وهو محال لامتناع زوال ما بالذات لما بالغير وارد عليه
ما ورد في الوجوب السابق على التوجه الاول اجيب بمثل ما اجيب هناك وهو
في الحقيقة معود الى الاول فيبقى عليه ما بقي عليه فاندفع من هذا ذلك ايضا
ما ذكره بعض المحققين ان الاولوية وان كانت تستلزم الوجوب لكن
لو توقف اولوية احد الطرفين الممكن هو توقفا على وجوب الطرف
الآخر فضرورة معية المتضايفين بالذات وضرورة موجبية مستلزمة لامتناع
ضرورة مع ضرورة اجتماع وامتناع مستلزم لوجوب الطرف الاول وقد فرض